APRIL 9, 2023

الميليشات الإرهابية والاتجار بالبشر

إعداد
سارة إبراهيم

تحرير
محمد البدوي

إبريل 2023

ECHRD

المركز الأوروبي لحقوق الإنسان والتنمية

الميليشات الإرهابية والاتجار بالبشر

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من 500 من جمعيات ومنظمات تنموية في 9 محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في 9 محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED- 2021
FDHRD

المقدمة:

يُعد الاتجار بالبشر الشكل المعاصر للاسترقاق ، و أسوء الممارسات التي تُمس فيها الكرامة الإنسانية وضياع الحقوق ، بغض النظر عن الأثر البالغ الذي ينتج عنة بالتأثير على الحالة النفسية والجسدية، إلاّ أن ممارس هذه السلوكيات يرى أنها تجارة تدر الربح، حيث يَحل الاتجار بالبشر في المرتبة الثالثة من حيث الربح، في جدول الجرائم المنظمة العالمية، بعد تجارة المُخدرات والسلاح، إذ تُحقق أنشطته أرباحًا طائلة تُقدر بمليارات الدولارات، كما يُعتبر أحد أهم مصادر تمويل أنشطة عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، على رأسها الإرهاب وغسيل الأموال، ويعتبر هذا النوع من الجرائم ذا طبيعة خاصة كون سلعتها الأساسية هم البشر الذين تقودهم ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعدم الاستقرار الأمني في بلادهم بسبب النزاعات، والحروب إلى الوقوع في براثن هذه العصابات من خلال مغريات مادية، ووعود كاذبة بحياة أفضل، ويأتي في مقدمة ضحايا الاتجار بالبشر النساء والأطفال، ووفقًا للتقرير الأول للممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، حول الاتجار بالبشر، فإن الاستغلال الذي جاء بعد مرور عشر سنوات على القرار الوزاري بمكافحة الاتجار بالبشر الجنسي، هو الشكل الأكثر شيوعاً للاتجار بالبشر في أوروبا الغربية.

ولذلك، فإنه يتضح أن الاتجار بالأشخاص يُعد بمثابة عملًا تجاريًا غيرَ قانوني يقوم في بعض الحالات على الاستثمار الرأسمالي لتدفقات الهجرة الدولية، كما أنه يستهدف الشرائح الضعيفة من المجتمع، ويعاني من هذه الجريمة مجتمعات كثيرة بسبب تدني المستويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لبعض الأفراد فيها، ولم تكتسب هذه الظاهرة البعد العالمي إلا بفضل ارتباطها الوثيق بالجريمة المنظمة، كل ذلك يؤكد أن جرائم الاتجار بالبشر تمثّل انتهاكًا سافرًا لحقوق الإنسان بصفة عامة، كالحق في أمن الشخص وكرامته، والحق في العمل الملائم، والحق في الحياة.

وكان للميليشيات أو التنظيمات الإرهابية، دورًا بارزًا وكبيرًا في نمو وانتشار جريمة الاتجار بالبشر، باعتبارها جيشًا تشكله عادة قوات غير نظامية من مواطنين، ويعمل عادةً بأسلوب حرب العصابات، بعكس مقاتلي الجيوش النظامية الجنود المحترفين، مستغلين الأوضاع السياسية والاقتصادية المنهارة في الدول، واحتياج المواطنين للأموال، من أجل توفير مصادر لتمويل أنشطتها، ولشراء الأسلحة.

وبالنظر إلى خطورة جريمة الاتجار بالبشر، اتجهت الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية إلى تعزيز جهودها في مكافحة هذه الجريمة، وذلك عبر سّن القوانين والاتفاقيات، ووضع الاستراتجيات والتدابير بغرض منع مثل هذه الممارسات وقمعها، في المقابل، نجد أن المجرمين بدورهم قد طوّروا أساليبهم في

ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر وسعوا دائمًا إلى ابتكار طرق جديدة تسهل عليهم ممارساتهم المشينة وتمنع الإطاحة بهم، **وأبرز ما عرفه العصر الحديث واستغله المتاجرون بالبشر باحترافية هو التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.**

ومن خلال هذا التقرير نستعرض عدة نقاط متعلقة بالاتجار بالبشر، تتمثل في الآتى :

1) ماهية جريمة الاتجار بالبشر
2) صور الاتجار بالبشر
3) الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الاتجار بالبشر
4) الميليشيات الإرهابية والاتجار بالبشر
5) الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر
6) التوصيات

أولاً: ماهية جريمة الاتجار بالبشر:

تعددت تعريفات جريمة الاتجار بالبشر، إلا أنَّ أغلب هذه التعريفات اعتبرت جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم المُنظمة، والتي تشمل كل التصرفات المشروعة وغير المشروعة التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة، أو ضحية يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدني، أو في أعمال جنسية، أو ما شابه ذلك، سواء تم ذلك التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه، أو بأي صوره أخرى من صور العبودية.

ويقصد بالاتجار بالبشر: "كل عملية تتم بغرض بيع أو شراء ،أو خطف شخص، أو أشخاص، سواء أكانوا رجالًا أم نساءً أم أطفالًا، واستغلالهم في القيام بأعمال على غير رغبتهم في ظروف غير إنسانية، ويدخل فيها استغلال الخدم في المنازل وسوء معاملتهم وعمالة الأطفال في المناجم والمصانع، كما تتضمن الاستغلال الجنسي سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وبيع الأعضاء البشرية، ويضم بعض الباحثين والخبراء القانونيين قضية الرق ضمن الاتجار بالبشر.

جميع التعريفات تتطابق مع بعضها فيما يتعلق بالوسائل المُستعملة، حيث أنها نصت على بعض الأفعال التي نص عليها البروتوكول وهي النقل والإيواء والاستقبال، إلا أنها تختلف من حيث غرض الاستغلال،

ثانيًا: صور الاتجار بالبشر:

لقد عانت معظم الدول من انتشار جريمة الاتجار بالبشر، وهذه الظاهرة الإجرامية في الوقت الحالي أصبحت تشكّل معضلة كبيرة للدول، لأنه يقف وراء الزيادة الكبيرة في انتشار هذه الظاهرة بأشكالها

وصورها الانحلال الأخلاقي والفساد المالي والإداري، الذي ساهم بشكل كبير في زيادة مُعدلات الفقر والبطالة، وتدني المستوى المعيشي للأفراد، والأوضاع السياسية والأمنية المتأزمة، التي دفعت بالأفراد إلى ترك بلدانهم واللجوء إلى الدول المجاورة خوفًا على أنفسهم.

وتتمثل صور الاتجار بالبشر، فيما يلي:

1. **الدعارة:**

هي استغلال الأشخاص في الأعمال المنافية والبغاء، وهي صورة من الصور الإجرامية في جميع التشريعات العربية، أي أنها تعني استخدام شخص وتشغيله لأغراض الفجور والدعارة.

ومن أبرز صور الدعارة، المتاجرة بالنساء بغرض إجبارهن على ممارسة الجنس والبغاء وإقامة شبكات البغاء والخلاعة في الإنترنت وسياحة الجنس، وخلال هذه الشبكات يتم إيهام الفتيات على الحصول على أعمال مناسبة مقابل أجور جيدة، ويتم تسفيرهن بطريقة غير شرعية إلى الدول التي سيستغللن فيها للممارسة الرذيلة، كما عرف بعض الباحثين البغاء بأنه استخدام الجسم إرضاءً المباشرة نضير أجر وتكون بمباشرة الأفعال الجنسية مع الناس إرضاءً لشهوات غير طبيعية.للشهوات غير

2. **الجريمة المنظمة في أكثر من دولة: (جرائم عابرة للحدود بين البلدان)**

إن الجرائم المنظمة في أكثر من دولة هي الجرائم التي ترتكب أفعالها (عند التحضير والتنفيذ وما بعد التنفيذ) في أكثر من دولة وفي ظل أكثر من سيادة وطنية، بحيث تعبر هذه الأفعال عن جرائم عابرة للحدود بين البلدان، أي أن الاتجار بالبشر من الجرائم التي تحدث في بلد معين، وتكون لنتائجها تأثيرات كبيرة على دول أخرى.

3. **الاتجار بالنساء والأطفال والعنف الممارس ضدهم:**

يرتبط الاتجار بالنساء والأطفال بالعنف الممارس ضدهم وضد حقوقهم الإنسانية، فجميع حقوق الإنسان تتضمن الحقوق الجنسية وحقوق الإنجاب للمرأة، وعلى الرغم من أن هذه الحقوق لم يتم الإشارة إليها صراحًة في الصكوك القانونية الدولية، إلا أنه يتم الإشارة إليها ضمنًا.

وفيما يلي صور لها:

- العمالة المهاجرة التي تمثل نسبة كبيرة في بعض البلدان العربية.
- الظاهرة السلبية السيئة التي تعرف بـ: نظام "الكفيل".
- تتعرض النساء للتمييز.
- اعتبار ومعاملة المسلمين والعرب كعمال أجانب في الدول العربية والإسلامية الأخرى.

الاتحاد العربي لحقوق الإنسان والتنمية

- تعاني بعض البلاد من ظاهرة "الاتجار في البشر"، حيث جذبت عصابات الجريمة المنظمة للقيام بأنشطة استقدام فتيات للبلاد تحت مبررات مختلفة لاستغلالهن جنسياً.

4. **استغلال الأطفال والعمالة القسرية للأطفال:**

لا زالت ظاهرة الاتّجار بالأطفال عن طريق بيعهم وشرائهم سائدة إلى يومنا هذا، ويتمّ الاتّجار بهم لعدّة أسباب منها: استغلالهم للعمل في المصانع، أو مواقع البناء، أو المتاجر الصغيرة، أو الخدمة المنزليّة، أو التسوّل، كما يتمّ استغلالهم للتجارة الجنسية، وهو ما يُعدّ أسوأ أشكال العمالة، وفي هذا الشكل يتعرّض الأطفال لقدر كبير من الإيذاء الجسمي والنفسي الذي تدوم آثاره مدى الحياة.

5. **الاستغلال الجنسي:**

يقصد بالاستغلال الجنسي أي ممارسات يتم اتخاذها من قبل شخص أومجموعة ضد شخص أخر أومجموعه أخرى يكون من شأنها التأثير سلبًا على الضحية.

6. **التسول:**

حيث يجبر بعض المتسولين على التسول من قبل آخرين. و تسليم كل أو معظم أرباحهم إلى الشخص الذي يجبرهم على القيام بذلك. وذلك لأن ليس لديهم ما يكفي من المال للبقاء على قيد الحياة بغض النظر عن المبلغ الذي يقدمه لهم الأشخاص ذوو النوايا الحسنة.

7. **التهريب: (تهريب نساء ورجال)**

شاعت ظاهرة التهريب للبشر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي نشطت في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المرتفعة ومعدلات الفقر المتزايدة، مثل دول أفريقيا وآسيا.

ويعني التهريب:

- تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة ما ليست موطناً له من أجل الحصول على منفعة مالية.
- هو النشاط التي تستخدم فيه قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة للصعود إلى السفن البحرية دون علم ملاحي السفن معتمدين في ذلك على التسلل إلى السفن والاختفاء داخل المستودعات، وتحصل عملية التهريب عن طريق عصابات منظمة من خلال شبكات التهريب العالمية من يعملون في وكالات السفر والسياحة التي لا تخضع للرقابة والتفتيش وتتم عملية التهريب دون تقديم ضمانات صحية وأمنية خلال رحلة التهريب، مما يتعرض الناس فيها إلى الغرق والابتزاز والاستغلال، وتشير الدراسات إلى أن إرباح تجارة تهريب البشر إلى أوربا تقدر بخمسة مليارات دولار سنوياً تذهب نصفها إلى المافيا في فيتنام.

وذلك على سبيل المثال: تهريب جنسيات افريقية وعربية لدول الجوار، وتهريب الأطفال إلى دول الجوار واستغلالهم جنسيًا، ويضم الاتجار بالأشخاص لغرض الجنس قسماً مهماً من الاتجار الإجمالي بالبشر وغالبية حالات العبودية، عبر حدود الدول في يومنا الحاضر، وهنا يتم الإجبار على ممارسة الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه، ومن خلال ممارسة السلطة والتأثير على الشخص، الذي أُجبر على القيام بمثل هذه الأفعال إذا كان دون سن الثامنة عشر، ويشكّل الأطفال أبرز الضحايا المستهدفين للاتجار بهم لغرض الجنس أو العمالة، إذ يقع بعض الأطفال في شباك الاستغلال الجنسي، الذي يُعد اتجارًا بالبشر، كما يعتبر تجنيد الأطفال شكلًا فريدًا من أشكال الاتجار بالبشر، وقد تم تجنيد عشرات الآلاف من الأطفال تحت سن الثامنة عشر لإجبارهم على المشاركة في نزاعات مسلحة لا دخل لهم بها، وتقدّر منظمة اليونيسيف أن ما يقارب من 300 ألف طفل دون سن الثانية عشر يستغلون في الوقت الحاضر في أكثر من ثلاثين منطقة نزاع مسلح في العالم.

8. **الاختطاف بالقوة والإكراه:** هو اختطاف الأطفال والفتيات بالقوة لغرض الاتجار بهم.
9. **الاسترقاق أو الممارسات الشبيهه به:**

إن الاسترقاق والعبودية وجهان لعملة واحدة، حيث **عرفت العبودية بأنها:** "الحالة أو الوضعية التي تمارس فيها بعض أو جميع حقوق الملكية على شخص ما"، وعلى الرغم من أنها محظورة في المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والتي تنص على أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، إلا أنها موجودة حتى الآن في معظم البلدان.

أما **الممارسات الشبيهة بالعبودية** فتعرف بأنها: "الفعل الرامي إلى نقل أو الشروع في نقل أو محاولة نقل العبيد من دولة إلى أخرى بأي وسيلة نقل كانت، أو تسهيل ذلك، وكذلك أية عمليات تتضمن محاولة تشويه أو كي أو وسم عبد ما أو شخص ما ضعيف المنزلة سواء للدلالة على وضعه أو لعقابه أو لأي سبب أخر كان أو المساعدة على القيام بذلك".

وبالإضافة إلى الاسترقاق والعبودية هنالك ممارسات تشبه العبودية كإسار الدين و القنانة، حيث يعتبر إسار الدين بمثابة ارتهان مدين مقابل تقديم خدمات شخصية لشخص تابع له مقابل سداد دين عليه، أما القنانة فهي وضع يلزم الشخص بالعيش والعمل على أرض شخص آخر، ويكون ملزم بتقديم الخدمات له سواء كان بمقابل أو بدون مقابل، علماً بأن الشخص الأول لا يملك الحرية في تغيير وضعه.

10. **العمل القسري والسخرة:**

اهتمت منظمة العمل الدولية بموضوع السخرة والعمل القسري أو الخدمة القسرية على اعتبار أنها شبيه بالرق، حيث **عرفت الخدمة القسرية** بأن: "السخرة أو العمل القسري يشمل جميع الأعمال أو الخدمات التي تفرض عنوة على أي شخص تحت التهديد بأي عقاب، والتي لا يكون هذا الشخص قد تطوع بأدائها بمحض اختياره ولكن مع استثناء الخدمة العسكرية الإلزامية."

وتُعد ظاهرة العمل القسري ذات طابع عالمي، ولا توجد دولة بمنأى عنها، ولذلك عنيت التشريعات الدولية بمحاربة هذه الظاهرة ومواجهتها، من خلال حث الدول على تجريم العمل القسري والمعاقبة عليه بعقوبة جنائية، كما أن تحديد العمل القسري يتم من خلال الرجوع إلى طبيعة العلاقة ما بين العامل ورب العمل، وليس من خلال الرجوع إلى مشروعية العمل المؤدَّى، حيث أن طوعية العمل أو قيام العامل بالعمل بإرادته هو المعول عليه، فلا يشترط لإسباغ وصف العمل القسري على نشاط معين، أن يكون النشاط متوافقاً مع القوانين الوطنية، وبصرف النظر سواء أكان النشاط مشروعاً أم غير مشروع فإن ذلك لا يؤثر على كينونة العمل القسري المرتبطة بحرية العامل في العمل، وليس بنوعية أو مشروعية العمل الذي يقوم به.

11. **الزواج السياحي:**

والمقصود به الاتجار بالفتيات في المنشآت السياحية ووجود عصابات منظمة تدير هذه الجرائم، حيث إن الزواج السياحي هو زواج الرجل من المرأة او اثنتين او ثلاثة خلال سفرته، وتطليقهم بعد انتهاء السفرة، وهو يحدث بعد ان تعرض عليه صور الفتيات بمختلف اشكالهم واوزانهم واطوالهم، فيحدث عندها التنافس على الزواج بين المرأة الاكثر جمالًا ورشاقة وما غير ذلك.

12. **الاتجار بالأعضاء البشرية.**

جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية أحد أشكال الاتجار بالبشر، فهي جريمة موجهة ضد الإنسانية لكونها تجعل من جسم الإنسان سلعة تباع وتشترى وهو ما يعد انتهاكاً لحق الإنسان في حماية حياته وحفاظه على جسده وكرامته.

ويقصد بالاتجار بالأعضاء البشرية: "كل عملية تتم بغرض بيع أو شراء للأنسجة أو عضو أو أكثر من الأعضاء البشرية، وهي تجارة حديثة بالمقارنة بتجارة الأشخاص"، أما التبرع بدون مقابل فلا يُعد من أعمال التجارة في الأنسجة أو الأعضاء البشرية.

وغالباً ما تتم جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويكون القاسم المشترك بينهم مجموعة من الأطباء أو الذين يعملون في المهن الطبية كالمختبرات، حيث أن هذه الفئة هي التي تسهل عملية البيع والشراء ونقل العضو من جسد الضحية إلى جسد المستفيد، وقد تتم سرقة العضو من جسد الضحية بشكل قسري، حيث يتم خداعه ونقله إلى مكان الجريمة عن طريق التغرير به، كأن يتم خطف الطفل ومن ثم تخديره وإجراء الفحوصات الطبية الشاملة له للتأكد من سلامته الجسدية، وفيما بعد يقوم الطبيب الذي لا يمتلك من أخلاق وشرف مهنة الطب شيء باستئصال العضو المتفق عليه وبيعه للزبون.

ثالثاً: الآثار السلبية المترتبة على ظاهرة الاتجار بالبشر:

هنالك آثار نفسية وصحية واقتصادية واجتماعية وسياسية تترتب على ظاهرة الاتجار بالبشر، وتدمر الشخص الذي تتم المتاجرة به، وهذه الآثار كما يلي:

1) **الآثار النفسية:**

تُعد الآثار النفسية الناتجة عن الاتجار بالبشر، خاصّة الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال، من المسائل المعقدة، حيث أكثر ما يشعر به ضحايا الاتجار بالبشر هو الخزي والعار وتدني مستوى تقدير الذات، يمكن أن تسبب تجربة الاتجار بالبشر العديد من الآثار النفسية الضارة قصيرة وطويلة الأجل، وقد تؤدي هذه الآثار إلى سلوكيات غير قادرة على التكيف، ومخاوف تتعلق بالصحة العقلية، وتعاطي المخدرات، كما أن معرفة الآثار المحددة وكيف تؤثر على الضحية هو جزء مهم من فهم تعقيد هذه الجريمة وتقديم الدعم المناسب.

وتشمل الآثار النفسية المحتملة للاتجار بالبشر ما يلي:

- اكتئاب
- اضطرابات القلق، بما في ذلك اضطراب الهلع
- اضطراب ما بعد الصدمة(PTSD)
- تعاطي المخدرات والاضطرابات
- العار والشعور بالذنب
- الاغتراب والعزلة عن الدعم الاجتماعي
- التفكير في الانتحار (أفكار الانتحار)

2) **الآثار الجسدية والصحية:**

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

يعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضرراً جسدياً جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان، والإجبار على تعاطي المخدرات والتعرض للأمراض الجنسية المعدية، بما في ذلك فيروس الإيدز (نقص المناعة المكتسبة)، وضرر دائم لأعضائهم التناسلية.

3) <u>الآثار الاقتصادية:</u>

- الاتجار بالبشر يفرض تكاليف اقتصادية باهظة.
- تزايد نسبة البطالة وتزايد جرائم غسل الأموال، وانتشار المشاريع الوهمية والإخلال بسوق العمل وعدم التوازن بين الطلب والعرض.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية وذلك بسبب زيادة الطلب عليها، وانخفاض مستوى معيشة الفرد، وزيادة معدلات التضخم، ووقوع العمال فريسة للابتزاز والاستغلال.
- تغلغل المحترفين في عصابات الجريمة المنظمة للاتجار البشر في المواقع الاقتصادية الأكثر تأثيراً في الدولة وظهور عادات اقتصادية غير سليمة، أهمها تشجيع المعاملات المالية المشبوهة، وإقامة الاستثمارات سريعة الربح قصيرة الأجل، مما يضر بالاقتصاد والعمل على زعزعة التنمية الاقتصادية والتشكيك في قدرات النظام السياسي والاقتصادي في الدولة، مما يؤثر على استقرار الأوضاع الاقتصادية وزيادة الأعباء التي يتحملها الدولة اقتصاديًا، وتشويه هيكلي العمالة والدخل والتضخم، وتشويه الوعاء الضريبي، كما يمول الاتجار بالبشر الأنشطة غير المشروعة ويغذي الجريمة، وذلك لارتباط وثيق بين التجارة بالبشر وتجارة الأسلحة والمخدرات.
- استحداث دور ومظهر جديد لجماعات الجريمة المنظمة كان له أثر على دفع الاقتصاد على المستوى الإقليمي.
- حرص الدول النامية على الاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية المتنقلة بصرف النظر عن مصادرها سوءً كانت تبييض أموال أوتجارة أعضاء.
- تحول النظرة إلى الجريمة المنظمة باعتبارها ظاهرة دولية نتيجة لأتساع الأسواق العالمية.
- التغيير السريع حول مفهوم عالمية النظم وأثرة في التعديل الجذري لنطاق عمل المنظمات الإجرامية في مجال تجارة البشر وحرصها على تطوير نظمها المحلية لتصبح منظمات إجرامية عالمية.
- حرص منظمات تجارة البشر على مد نشاطها من خلال مسئولين وطنيين لتمكينها من مباشرة نشاطها عبره الحدود الوطنية خاصة في الدول الفقيرة.
- زيادة الأعباء على الدولة في توفير الرعاية الطبية للأشخاص ضحايا الاتجار بالبشر.

4) <u>أضرار الاتجار بالبشر على الاقتصاد القومي:</u>

تترك نشاطات الاتجار بالبشر آثارًا مدمرة على اقتصاديات الدول العارضة (المصدرة) والدول الطالبة (المستقبلة) لهذه الانشطة، فيما يلي نتناول تلك الآثار بشيء من التفصيل:

- **بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة لسلع وخدمات الاتجار بالبشر**، فهي تحرم تلك البلدان من جزء من قوى العمل الفاعلة، والتي تمثل طاقة إنتاجية كبيرة كان بالإمكان أن تسهم في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي إذا ما تم توظف ضحايا الاتجار بالبشر من النساء والشباب في أنشطة إنتاجية أخرى، وتؤدي هذه الممارسات أيضاً إلى فقدان الضحايا للقدرة على الإنتاج وكسب العيش مستقبلاً، كما يؤدي إجبار الأطفال على الأعمال الشاقة لفترات طويلة من الزمن إلى حرمانهم من التعليم، ويعزز دائرة الفقر والأمية، الأمر الذي يعرقل التنمية الوطنية.
- **بالنسبة لاقتصاديات الدول المستقبلة**، فهي تزيد من حجم الاقتصاد الخفي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، ولا يخضع لقوانين وتشريعات تلك البلدان الشيء الذي يؤدي لفشل العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تكون عرضة لظهور التضخم وتدهور سعر الصرف والعجز في ميزان المدفوعات
- كل أنشطة الاتجار بالبشر غير خاضعة للضرائب والرسوم الحكومية، مما يتسبب في فقدان الخزينة العامة للدولة من مبالغ كبيرة، ويخلق ذلك خللاً وتشوهات كبيرة في اقتصاد الدولة التي يحدث فيها ذلك النشاط يصعب معه التحكم والسيطرة في ذلك النشاط.
- زيادة الأعباء المالية على الدول الناجمة عن عمليات مكافحة الاتجار بالبشر، ومعالجة الآثار السلبية علي ضحايا الاتجار بالبشر، وتنقية وتطهير المجتمعات من التأثيرات السالبة لهذه الظاهرة علي الأسرة والمجتمعات بصفة عامة، وتتحمل الدول أعباء مالية كبيرة في بناء مؤسسات صحية واجتماعية تقدم الخدمات اللازمة لضحايا الاتجار بالبشر.
- يمكن أن يتسبب نشاط الاتجار بالبشر في عجز ميزان المدفوعات بالنسبة للدول المصدرة لخدمات الاتجار بالبشر، وذلك بسبب سداد التزامات عصابات الاتجار في بالبشر تجاه عملائهم بالخارج بالعملية الاجنبية من القنوات الرسمية للنقد الأجنبي.
- يسهم انتشار جريمة الاتجار بالبشر في الدولة في تكوين كيانات اقتصادية ضخمة تتغلغل في مفاصل الدولة وتتحكم في مواقع اتخاذ القرار لحماية مصالحها وضمان استمرارية أنشطتها، فتستخدم في ذلك الرشوة والفساد بأنواعه لإغراء الوزراء وكبار موظفي الخدمة المدنية وضباط

الأجهزة الشرطية والأمنية، فيصبحون جزءًا من هذا الكيان بسبب المصالح المشتركة، ونتيجًة لذلك ينتشر الفساد في البلد ويضعف أداء الحكومات وتضيع مصالح المواطنين.

5) **الآثار الاجتماعية:**

إن من أهم الآثار الاجتماعية التي تنشأ عن هذه الظاهرة هي وجود أشخاص من الذين لا يحملون وثائق الجنسية، وظهور مشكلات الهوية الثقافية والاجتماعية، وترسيخ قيم دونية العمل اليدوي، وتدني الخدمات الاجتماعية وانتشار الأمراض المجتمعية، مثل السرقة والمخدرات.

ووفقًا لأحد تقارير الأمم المتحدة، فإن أموال عصابات الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر تتجه نحو إضعاف الشباب والعمل على الانحطاط والانهيار الأخلاقي في المجتمع، وما يترتب عليه من انخفاض في القدرة الإنتاجية وما يتبعه من تفكك اجتماعي، كما تهدد جرائم الاتجار بالبشر سيادة الدولة ونسيجها الاجتماعي.

رابعا: الميليشيات الإرهابية والاتجار بالبشر:

لم يكن مستبعدًا اتجار الميليشيات الإرهابية في البشر، وذلك من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أجل تمويل أنشطتهم وشراء الأسلحة والمعدات اللازمة، ما أدى لظهور ما يُعرف بـ "جهاد النكاح"، ولذلك كان سجل المنظمات الإرهابية حافلًا بأقبح ممارسات الاتجار بالبشر، فممارسات «داعش» وغيرها من المنظمات الإرهابية، أعادت البشرية قرونًا إلى الوراء، كما أعادت إلى التداول مصطلحات وتسميات لسلوكيات من المفترض أن تكون قد انقرضت ولم يعد لها وجود في قاموس العلاقات الإنسانية.

1) **ميليشيا حزب الله:**

تسيطر ميليشيا "حزب الله" اللبناني، على المناطق الحدودية، بين سوريا ولبنان، والتي تعتبر إحدى أهم مناطق التهريب بين البلدين، حيث يعتبر طريق فليطة، وطريق رنكوس، وطريق الطفيل وعسال الورد، وطريق معبر الزمراني، القريب من بلدة قارة بريف دمشق، من أبرز المعابر التي تستخدمها ميليشيا الحزب لتهريب المخدرات والبشر.

كما تعتبر المناطق الحدودية المجاورة لمعابر التهريب، مناطق نفوذ لميليشيا "حزب الله" اللبناني، حيث أقامت فيها مصانع للحبوب المخدرة داخل الأراضي السورية، ويخدم أعمال ميليشيا الحزب عشرات الشبان والمهربين من أبناء قرى وبلدات جرود القلمون الغربي، وكذلك تتشارك الفرقة الرابعة، مع حزب الله في العديد من المناطق لحماية الطرقات ومنع الأهالي للوصول إلى بعض المواقع التي يشغلها عناصر حزب الله اللبناني.

وتعد ميليشيا "حزب الله" اللبناني والفرقة الرابعة إحدى أكبر شبكات تهريب البشر في كل الاتجاهات، مستغلة نفوذها وسطوتها الممتدة من العراق وصولًا إلى بحر لبنان، الذي تنطلق منه مراكب الموت إلى قبرص واليونان وصقلية، بالإضافة إلى نقل المواطنين من مختلف المناطق السورية إلى لبنان والعودة، مقابل المال.

- يقول (ز.ح) بأنه قصد لبنان مطلع العام 2023، للعمل هناك مع أقاربه، وسلك الطريق الذي سلكه جميع من قصدوا لبنان من إدلب. ويضيف (ز.ح) أنه تنقل مع مجموعة شبان بين قطاعات السيطرة المختلفة، ابتداء من مناطق الفصائل الموالية لتركيا، ثم "قسد" وصولًا إلى مناطق النظام، حيث استلمهم شخص يعمل مع الفرقة الرابعة وحزب الله اللبناني، وعبروا المحافظات السورية، دون تدخل عناصر قوات النظام أو تفتيشهم، حتى وصلوا إلى محافظة ريف دمشق، وعبروا الأراضي اللبنانية في يوم واحد. كما أضاف (ز.ح)، بأن المهرب تقاضى منه 600 دولار أمريكي، مقابل الرحلة.
- شهدت المنطقة عمليات خطف للحصول على فدية مالية، نفذها المهربون والعاملون مع حزب الله اللبناني، حيث أشار المرصد السوري لحقوق الإنسان، إلى أن خاطفين أفرجوا عن شابين (م.غ) و(ع.غ) من بلدة أبناء حفير الفوقا بمنطقة القلمون الغربي بريف دمشق، مقابل فدية مالية، حيث كانا قد اختطفا منذ حوالي الشهر، أثناء توجههما إلى محافظة حم،. ويشار بأنهما كانا مختطفين لدى قيادي في قوات النظام مقرب من حزب الله اللبناني.
- أقدمت مجموعة من "آل زعيتر" على اختطاف شاب وأخته من مدينة نوى بريف درعا، قرب الحدود السورية–اللبنانية، أثناء ذهابهما إلى لبنان، حيث تواصل الخاطفون مع ذويهم طالبين فدية مالية لقاء الإفراج عنهما أو قتلهما في حال عدم دفع الفدية، ويرتكب عناصر حزب الله اللبناني والعاملين معهم، انتهاكات بحق أبناء المنطقة لتوسيع نفوذ الحزب، من خلال عمليات شراء الأراضي الزراعية واستملاكها في منطقة القلمون الغربي لصالح ميليشيا حزب الله اللبناني.
- ورغم الخطاب الحماسي الذي خرج به زعيم ميليشيا حزب الله اللبناني حسن نصر الله في يناير 2023، بعد غرق قارب المهاجرين قبالة سواحل طرطوس، والذي حمّل فيه مسؤولية غرق اللاجئين إلى دول أوروبا نفسها، كشف سوريون في لبنان عن عمليات تهريب للبشر تُدار من قبل ميليشيا حزب الله، وعن تعرّض بعضهم للتهديد بالسلاح أو الإغراق خلال رحلتهم التي لم تدم طويلاً قبل أن يتم القبض عليهم من قبل خفر السواحل اليوناني.

وقال منذر عبد اللطيف، وهو سوري لاجئ في لبنان: "قبل مدة قررت مع مجموعة من رفاقي التوجه إلى أوروبا، وبالطبع كان علينا مغادرة المدينة التي نقيم فيها باتجاه الشمال الغربي من لبنان وبالتحديد عكار، حيث التقينا هناك بأحد المهربين، وبعد أن أخبرناه عن وجهتنا (قبرص)، طلب منا اختيار نوع الرحلة التي نرغب بها حيث تبدأ الأسعار من 200 دولار وتنتهي بـ 9000 دولار على حد تعبيره."

وأشار عبد اللطيف إلى أن ثمن الرحلة وأجورها يعتمد على وسيلة النقل التي ستنقل الشخص من شواطئ لبنان باتجاه الدولة التي يقصدها، وهي إحدى ثلاث (قبرص – اليونان – إيطاليا).

وأضاف: "تعتمد رحلة الـ 200 دولار على قارب صغير لصيد السمك مهترئ ولا يتسع لأكثر من 4 أشخاص حيث يتم تحميله بـ 7 أشخاص كحد أدنى وإرساله في البحر"، لافتاً إلى أن هذه الرحلة هي أشبه بمن يدفع 200 دولار من أجل أن يغرق وليس من أجل أن يسافر.

وبحسب عبد اللطيف، تصل الأسعار إلى 9 آلاف دولار أمريكي فيما لو قرر الشخص السفر تهريباً على متن بواخر موجودة في المياه الدولية، حيث يتعامل المهربون مع بعض القباطنة من أجل إخفاء المهاجرين داخل السفن وإنزالهم في البلد الذي يريدون.

- **وحول طريقة التهريب والمسؤولين عنها، أكد عمر الإبراهيم، الذي وصل إلى إيطاليا العام الماضي، أن** "غالبية شبكات التهريب في لبنان تابعة لميليشيا حزب الله، هم يديرون عمليات التهريب في عكار وبلدة بنين التابعة لها، حيث يتم التهريب عبر قوارب صغيرة مخصصة للمسافات القصيرة مثل (قبرص)، أو أن تلتقي تلك القوارب الصغيرة بقوارب أكبر في عرض البحر يتم نقل المهاجرين إليها."

وأوضح أن "الطريقة الأسهل والأكثر أماناً والأكثر تكلفة أيضاً، هي السفر على متن يخت سياحي أو باخرة متجهة إلى أية دولة أوروبية وخاصة إيطاليا، لقد خرج رفاقي من لبنان بهذه الطريقة وقد تم وضعهم داخل إحدى حاويات الشحن لحين وصولهم، أما أنا فقد فضّلت السفر على متن أحد القوارب الكبيرة، تماماً بنفس الآلية التي اتُبعت مع غرقى قارب طرطوس، وهنا يلعب القدر والحظ دوره في أن تصل تلك الرحلة إلى وجهتها أو ينتقل ركابها إلى عالم الأموات."

- **وبحسب ما ذكر أحد اللاجئين ممن أُلقي القبض عليهم من قبل خفر السواحل اليوناني، ويُدعى "فهد.ل"، فقد تعرّض مع آخرين كانوا معه على متن أحد القوارب للتهديد بالسلاح.**

وقال: "خلال الرحلة التي لم تدم أكثر من ساعة ونصف لحين القبض علينا، تلقينا عشرات التهديدات من قبل المهرّب ومساعده الذي كان يقود القارب، لقد أخبرنا أنه سيقتلنا طعناً أو يرمينا في البحر إن أخبرنا خفر السواحل بأنه المهرّب في حال القبض علينا."

وأشار إلى أن التهديدات اشتملت أيضاً على اعتقالهم من قبل (حزب الله) وتصفيتهم بعد العودة إلى لبنان.

- **وفي سياق الإجابة عن سبب اختيار الشمال كوجهة للتهريب، قال "أبو علي" وهو أحد العاملين السابقين في مجال التهريب:** "الجنوب يعدّ أخطر من الشمال ومكشوفاً أيضاً، هناك سفن قوات حفظ السلام (اليونيفيل) وربما يكون هناك طرّادات تابعة للجيش الإسرائيلي في عرض البحر، تلك الطّرادات ستطلق النار مباشرة على أية سفينة أو قارب، كما إن الإبحار من الشمال أكثر أماناً نظراً لطبيعة السواحل الجنوبية الصخرية."

فصائل أنقرة بسوريا:

تتخذ الفصائل الإرهابية المسلحة الموالية لتركيا في شمال سوريا من الخطف وسيلة للتربح والتمويل بعد طلب الفدية من أسر المختطفين، والتي تصل إلى 40 ألف دولار عن الرهينة الواحدة.

في عام 2020، أكدت المصادر أن 10 أشخاص من مدن متفرقة من شمال شرق سوريا قد خطفوا بعد وصولهم من منبج إلى جرابلس قبل 10 أيام على يد مسلحي الفصائل السورية المسلحة في المناطق الموالية لأنقرة بينهم زوجين تزوجا حديثاً، كما أن الخاطفين طالبوا بمبلغ قدر بـ 20 ألف دولار عن كل رهينة.

وزادت في الآونة الأخيرة شبكات تهريب البشر على طول الشريط الحدودي الفاصل بين سوريا وتركيا، وبلغت منعرجاً خطيراً وزادت معها عمليات الخطف من أجل الفدية لأن الأرباح التي تجنيها مافيات الاتجار بالبشر كبيرة.

- **شيروان محمود من أبناء مدينة القامشلي شمال شرق سوريا،** كان أحد ضحايا شبكة تهريب البشر اكتشف بعد وصوله للجانب التركي مع 10 أشخاص أنها مافيا مرتبطة مع قادات الفصائل السورية المعارضة وحرس الحدود التركي المعروف بالجندرما.

وقال محمود لـ"سكاي نيوز عربية"، إن مهرباً يدعى سمير دخل معهم عبر قرية "باترزاني" في ريف بلدة الجوادية الحدودية شرق القامشلي قبل 9 أشهر لقاء مبلغ 3000 دولار عن كل شخص وكانت وجهته هو ورفقة دربه هي مدينة إسطنبول ليسافروا منها بحراً عبر مهربين آخرين إلى أوروبا.

وحسب محمود، فوجئوا برشقات رصاص حرس الحدود التركي تنهمر عليهم فاعتقلوهم، لكن 3 منهم والمهرب لاذوا بالفرار وهم بقيوا قيد الاعتقال، مضيفا "اقتادونا الى مدينة سري كانية من الجانب التركي وسلمونا لمسلحي المعارضة في مدينة رأس العين التي احتلتها أنقرة العام الفائت."

ويقول شيروان أنهم بقوا في سجون مسلحي الفصائل قرابة الـ10 أيام تعرضوا خلالها لضرب مبرح على يد السجانين وسلموا بعدها لجبهة النصرة بعد نقلهم لمدينة إدلب فغابوا في غياهب سجنها لـ4 أشهر، وتوعدهم خلالها مسلحي الجبهة بحز رؤوسهم بعد تلفيق عدة تهم لهم وأولها أنهم مقاتلين من وحدات حماية الشعب الكردية.

وأوضح شيروان أن شخصاً يدعى أبو ماريا العراقي كان مسؤولاً عن إجراء التحقيق معهم فعرض عليهم التواصل مع عوائلهم وطلب فدية مالية قدرها 40 ألف دولار عن كل شخص مقابل تحريرهم.

- **وكشف مدير منظمة حقوق الإنسان في عفرين، التي تعمل في مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية، إبراهيم شيخو، عن** توثيق المنظمة العديد من حالات قتل الرهائن بعد استلام الفدية من قبل قادات الفصائل وجبهة النصرة وصلت لأكثر من 10 حالات.

وتحدث شيخو لـ"سكاي نيوز عربية" عن مقتل طفل عمره 11 عاماً في سجون جبهة النصرة في إدلب يدعى بطال حسن المتحدر من ريف عفرين كان قد هرب مع عائلته إلى مدينة هاتاي التركية أثناء احتلال مدينته واعتقل من قبل الشرطة التركية قبل شهور بتهمة التعامل مع منظمة كردية إرهابية.

وأضاف "الأمن التركي قام بترحيل الطفل إلى إدلب وسلموه لتنظيم جبهة النصرة بعد أن أثبت محاميه براءته من التهمة الملفقة له، لكنه لقي حتفه ذبحاً على يد الجبهة رغم أن عائلته دفعت الفدية المالية التي طالبتها الجبهة وكانت 10 آلاف دولار."

- **ولم يكن بطال الرهينة الوحيدة، التي لقيت حتفها بعد دفع الفدية، فقد نشرت منظمة حقوق الأنسان في عفرين على صفحتها الرسمية على فيسبوك،** مقطع فيديو لشابة تعرف عن نفسها أنها ابنة شقيق أبو وائل المنبجي بن حمومة قائد فصيل صقور الشرقية سابقا تتحدث فيه عن خطف عمها لشاب كردي أثناء مرور الأخير على حاجز عون الدادات بين منبج وجرابلس.

وكشفت الشابة أن المنبجي، الذي يعمل حاليا في صفوف الشرطة العسكرية قد طلب 50 ألف دولار من شقيقة الشاب وقتل الرهينة بعد استلامه للفدية.

- تنتشر تجارة تهريب البشر عبر الحدود، من خلال المهربين فآلاف السوريين عبروا خلال سنوات الأزمة السورية تلك الحدود في أوقات متفرقة، دفع بعضهم مبالغ كبيرة ليعبروا طرقا مختلفة بينها ما هو آمن نسبيا وقصير، وبين ما هو وعر وخطر، و**فق ما يذكره عيسى خليل شاب ثلاثيني عمل مهرباً بين سوريا وتركيا قبل انتقاله للعيش في أوربا قبل 7 شهور.**

وكشف خليل لـ"سكاي نيوز عربية" عن خطورة كل طرق التهريب من شمال سوريا إلى داخل الأراضي التركية، لكن أكثرها رعباً هي بوابة مدينة رأس العين فلم يسلم العابرون منها من عمليات خطف وطلب الفدية أو انتظار الموت.

وعرض خليل قائمة أسعار التهريب من مَنْبِج إلى جرابلس شمال شرق محافظة حلب ثم إلى تركيا تكلفتها 3000 دولار لكبار السن والعائلات يشرف عليها قيادات الفصائل السورية، أما من منبج إلى إدلب فتسعيرة المهربين تتراوح بين 3000 و3500 دولار لكل شخص.

- **من جانبه، قال مدير مركز توثيق الانتهاكات في شمال شرق سوريا، مصطفى عبدي، لـ"سكاي نيوز عربية" إن** المركز أحصى (1084) حالة اختطاف وطلب فدية طالت المدنيين على يد الفصائل السورية المسلحة، بينهم (7027) حالة اعتقال و(1016) حالة تعذيب، فيما لا يزال مصير بقية المعتقلين مجهولا.

وبموجب القرارين 2331 (2016) و2388 (2017)، كانت الأمم المتحدة قد دعت المفوضية والمجتمع الدولي إلى العمل على التصدي للاتجار بالأشخاص خلال النزاعات المسلحة، لا سيما المتعلقة بأنشطة التنظيمات الإرهابية المسلحة.

أشار **التقرير السنوي الذي أصدره مكتب مراقبة ومكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر للعام 2022، الذي سلط الضوء على مدى انتشار هذه الظاهرة حول العالم، وجهود معالجتها، إلى أن** "قوات سوريا الديمقراطية" و"وحدات حماية الشعب"، تجند الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً، في شمال شرقي سوريا، وتدربهم وتستخدمهم كجنود للقتال في سوريا والعراق، ووفق التقرير، فإنه منذ العام 2017، أفاد مراقبون دوليون أن "قسد" تجنّد الأطفال في مخيمات النزوح في شمال شرقي سوريا بالقوة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بقيت آلاف النساء الأجنبيات في مخيمات شمال شرقي سوريا، وكان لدى بعضهن صلات عائلية بمقاتلين أجانب من "تنظيم الدولة"، قد يكون بعض هؤلاء النساء المحتجزات ضحايا اتجار مجهولي الهوية.

وأوضح التقرير أن 527 طفلاً على الأقل، في مخيمات شمال شرقي سوريا، بما في ذلك مخيم الهول، كانوا من ضحايا الاتجار بالبشر، وتم استخدامهم في الأعمال العدائية المباشرة، أو في أدوار الدعم من قبل الميليشيات المسلحة.

2) **<u>الحوثيون في اليمن:</u>**

تتحمل المليشيات الحوثية الإرهابية، مسؤولية مباشرة عن تردي الأوضاع الصحية، وذلك بسبب الجرائم التي تمادى في ارتكابها هذا الفصيل الإرهابي المدعوم من إيران، وأحدث الجرائم الحوثية، تمثّلت في استيلاء المليشيات الإرهابية على عدد من المستشفيات وتحويلها إلى مجازر سرية ومقرات لعصابات للاتجار بالبشر.

كما أقدمت المليشيات الحوثية، على اختطاف الأطفال وسرقة أحشائهم كالكبد أو الكلية وإعادتهم بعد أسابيع في حالة يرثى لها، أو الاعتداء عليهم وقتلهم.

وأغلب ضحايا الجرائم التي ترتكبها المليشيات الحوثية ضحايا الانتهاكات من الفئة الأكثر فقراً أو من يشكّون في عدم ولائهم للمليشيات.

- **وكشفت مصادر محلية، أن** هناك أكثر من 20 طفلًا في صنعاء والبيضاء ومحافظات أخرى اختطفتهم المليشيات، ووجدوا بعد أسابيع بأحد الطرق وقد أجريت لهم عمليات داخلية، وتبين أن بعض الضحايا فقد نصف كليته وآخرين الكبد وأحشاء أخرى، و أحد الضحايا توفي الأسبوع الماضي بمحافظة البيضاء متأثراً بسرقة كليته.
- خلال ديسمبر 2019، اختطفت عصابات حوثية نسوية أكثر من 35 فتاة وطالبة من أماكن الدراسة والعمل وذلك للاتجار بهم.
- في فبراير 2020، اختطفت جماعة الحوثين الطالبة بلقيس عبد العزيز من أمام مدرستها.
- في مارس 2020، تم تداول فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي لمجموعة من الأطفال الذين وقعوا في الأسر بعد القتال مع جماعة الحوثي، بينما عرض الطفل عبد السلام محمد قاسم، وهو طالب في الصف الرابع، الطريقة التي تقوم بها جماعة الحوثي باستدراج الأطفال للقتال معهم، إذ يقنع أحد القيادات الحوثية يُدعى ربيع صالح، الطفل بالذهاب إلى دورة ثقافية، ولكن بدلًا من ذلك يذهب إلى جبهات القتال المختلفة، وتشير التقديرات إلى تجنيد ميليشات الحوثي ما يقرب من 30 ألف طفل على جبهات القتال المختلفة.
- في مايو 2020، اشترت ميليشا الحوثي 4 أطفال في محافظة إب، حيث استغل أحد قيادات الميليشيا يُدعى بكيل صالح الفاطمي، الحالة النفسية لمواطن قدم من محافظة ريمة يُدعى إسماعيل غالب، بشراء أطفاله الأربعة ودفعه للتوقيع على تنازل عنهم.
- وثق تقرير حقوقي صادر عن منظمات حقوقية 1181 حالة اعتقال ضد النساء ارتكبتها مليشيات الحوثي الارهابية المدعومة ايرانياً خلال الفترة من ديسمبر 2017م وحتى ديسمبر 2020م

- ووثّق **التقرير الصادر عن تحالف نساء من أجل السلام في اليمن وتكتل 8 مارس من أجل نساء اليمن والمنظمة اليمنية لمكافحة الاتجار بالبشر**، 274 حالة إخفاء قسري و292 معتقلة من الناشطات والحقوقيات ومن قطاع التربية والتعليم، و246 حالة من العاملات في المجال الإغاثي والإنساني، و71 حالة اغتصاب، و4 حالات انتحار وعشرات الحالات لأطفال من الذكور والإناث تم احتجازهم مع امهاتهم المعتقلات

وأشار إلى أن من بين المعتقلات 8 حلالات ينتمين للطائفة البهائية وحتى الآن تم الافراج عن 321 معتقلة، لافتاً الى أن عدد المعتقلات تحت سن 18 بلغت أكثر من 293 حالة، وتفاوتت الانتهاكات بين القتل، والتشويه والاحتجاز والاعتقال والاختطاف.

3) <u>الميليشيات في ليبيا:</u>

رغم عمليات الإدانة والتنديد منذ سنوات والجرائم المتتالية التي ترتكبها عصابات تهريب البشر في ليبيا، لم تتخذ الحكومات المتعاقبة في طرابلس خطوات من شأنها محاربة الجريمة. فمراكز احتجاز معلومة، ومحارق للمهاجرين، وممرات تهريب تفرض العصابات سيطرتها عليها بقوة السلاح، وتستمر عمليات القتل والاتجار بالبشر دون أن تتحرك السلطات لمواجهة الجرائم.

- انتشلت فرق جمعية الهلال الأحمر الليبي، 15 جثة عثرت على بعضها متفحمة، قبالة سواحل صبراتة، على خلفية اشتباكات بين عناصر من متاجري البشر، وهي ليست الجريمة الأولى، فمنذ العام 2011، أصبحت ليبيا بؤرة لعمليات الهجرة غير الشرعية في ظل انتشار كبير للجرائم البشعة.
- في 2020، فرضت جريمة مقتل المهاجر النيجيري حرقًا على يد عناصر من مليشيات طرابلس تساؤلات عدة بشأن علاقة حكومة السراج ومن خلفها تنظيم الإخوان الإرهابي بعصابات تهريب البشر في ليبيا وتمركزات التنظيمات الإرهابية الموالية لقطر وتركيا في الحدود الليبية المشتركة مع عدد من الدول الأفريقية.
- كشفت المنظمة الدولية للهجرة إن 1614 مهاجرًا كانوا ضحية لعمليات الاتجار بالبشر خلال عامين في ليبيا وهو النشاط الذي تمارسه المليشيات غرب البلاد، خلال الفترة بين شهر يوليو 2020 والشهر نفسه من العام 2022 وهؤلاء المهاجرين الذين تعرضوا لهذه الانتهاكات من بين 11.173 مهاجرا ساعدتهم المنظمة الدولية للهجرة بخدمات حماية متخصصة في ليبيا خلال تلك الفترة
- أوضحت المنظمة الدولية للهجرة أن "الضحايا الذين جرى التعرف عليهم ينحدرون من نيجيريا والصومال والسودان أما عن جنسيات المتاجرين كانوا من نيجيريا وليبيا والصومال والسودان ".

- أما عن الانتهاكات التي يتعرض لها المهاجرين قالت إن أكثرها "هي الاختطاف من أجل الابتزاز والعمل القسري والاتجار بالجنس وأكثر وسائل السيطرة على الضحايا هي الإيذاء الجسدي ".
- في مايو 2020، أعلنت حكومة طرابلس في ليبيا، أن 30 مهاجرًا قتلوا في بلدة مزدة في جنوب–غرب العاصمة، التي تقبع تحت سيطرة ميليشيات متطرفة وعصابات إجرامية، وتُعد بلدة مزدة الجبلية الواقعة على نحو 150 كلم في جنوب–غرب طرابلس، إحدى الطرق المفضلة لدى المهاجرين غير الشرعيين الآتين عموما من منطقة الساحل وغرب أفريقيا وحتى آسيا.

4) <u>داعش "إحدى أكبر التنظيمات الإرهابية المسؤولة عن تنامي ظاهرة الاتجار بالبشر في العالم)</u>

اشتهر مصطلح جهاد النكاح، فى الأماكن التى تواجد فيها تنظيم داعش، خاصَة فى الأراضى السورية والعراقية، حيث يستخدم سلاح الجنس والنساء بشكل واسع لجذب المقاتلين وإلحاقهم بمعسكراته الإرهابية.

وتم الكشف أن بعض النساء يحصلن على مبالغ تتراوح بين 300 إلى 500 دولار شهريًا نتيجة وجودها داخل داعش لتنفق بهم على أولادها أو على نفسها مقابل خدمة رجال التنظيم وممارسة جهاد النكاح مع أفراد داعش، وكان عمر النساء اللاتى يقمن بالإنجاب ورعاية الشؤون المنزلية يتراوح ما بين التاسعة والسابعة عشر عامًا فى أغلب الأوقات.

كما أن التنظيم بعد 2014 جنّد حوالى 4 آلاف امرأة، وكانت المهمة الأولى له هى تفريغ الكبت الجنسى لدى الرجال باعتبار أن الجهاد غاية، ويجب أن يكون الرجل مستعد نفسيًا لهذا الجهاد، لذا أصدر التنظيم كثير من الفتاوى الخاصة بتصريف رغبات الكبت الغريزى لدى الرجال نتيجة انشغالهم فى الحروب أغلب الوقت.

- **"غادة سلطان"، شخصية نسائية لعبت دور البطولة فى عمليات جهاد النكاح، حيث تبين أن المتهمة فى قضية ولاية سيناء، هي خطيبة أحد كوادر تنظيم داعش يدعى "أحمد سلمان"، وبدأت بمعاونة أخرى تُدعى "أم عمر أو هالة أحمد"، التي كانت على علاقة بقيادي تكفيري يُدعى "عمار علي"، في ممارسة نشاط جذب العناصر الإرهابية بالجنس، وكذلك جذب النساء، وذلك عن طريق شرائهن بالمال، وتجهيزهن للسفر إلى شمال سيناء لممارسة جهاد النكاح.**
- في أبريل 2022، أعلن الادعاء العام في ألمانيا، اعتقال 4 نساء عند عودتهن في مطار فرانكفورت، كنَّ التحقن بالتنظيم عامي 2013 و2014 بعد السفر إلى سوريا والعراق، وبحسب الادعاء، تحمل المعتقلات الجنسية الألمانية، موضحًا أن إحداهن متهمة بارتكاب جرائم حرب والاتجار بالبشر ومشاركة زوجها في معاملة سيدة إيزيدية كـ " جارية."

وعلى مدار العامين الماضيين، تسلمت ألمانيا 91 مواطنًا من مخيمات سوريا، بينهم 22 امرأة و69 طفلًا، وتشير التقديرات الحكومية إلى أن 1050 ألمانيًا التحق بداعش، وبلغت نسبة السيدات 15%، وتراوحت نسبة العائدين بين 33 إلى 45% من الأطفال والنساء.

- بدأت في(25 يناير 2022)، محاكمة امرأة عائدة من داعش أمام محكمة أمن الدولة في مدينة ناومبورغ الألمانية بتهمة الانتماء لتنظيم إرهابي أجنبي، ويتهم الادعاء العام المرأة (22 عاماً) بالمساعدة في الاتجار بالبشر وانتهاك قانون الرقابة على الأسلحة وانتهاك قانون الأسلحة.

وبحسب الادعاء العام الاتحادي، فإن المتهمة سافرت إلى داعش في سوريا عبر تركيا عندما كانت تبلغ من العمر 15 عاماً، وانضمت إلى التنظيم وتزوجت من مقاتل داعشي، واستعبدت معه فتاة أيزيدية، كما أنها كانت تبحث عن نساء لضمهن إلى التنظيم.

ووفقًا لمكتب المدعي العام الفيدرالي، فإن السيدة عملت أيضًا بشكل مستقل لصالح داعش وتم إرسالها إلى مستشفى تديره الميليشيا لمدة ثلاثة أشهر، ويُزعم أن السيدة – والتي لديها طفلان في سوريا – كانت تمتلك أيضًا مسدسًا نصف آليًا وبندقية هجومية لإثبات انتمائها إلى داعش.

- بدأت محكمة بريطانيا جلسات استماع للطعن في قرار سحب جنسية العروس الجهادية شاميما بيغوم التي كانت للانضمام لـ(داعش) في سوريا، واستمعت المحكمة، إلى أن شاميما بيغوم، التي غادرت المملكة المتحدة متوجهة إلى سوريا في سن المراهقة للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، كانت ضحية للاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي.

وسافرت شاميما إلى سوريا في عام 2015، وصدر قرار بتجريدها من جنسيتها لأسباب تتعلق بالأمن القومي في عام 2019.

وقال محامو بيغوم، التي تبلغ الآن 23 عامًا، للمحكمة إن قرار وزير الداخلية آنذاك، ساجد جاويد، سحب جنسيتها البريطانية كان غير قانوني، لأنه لم يأخذ في الحسبان ما إذا كانت ضحية للاتجار بالبشر.

وقالت المحامية سامانثا نايتس: "تتعلق هذه القضية في جوهرها بطفلة بريطانية تبلغ من العمر 15 عامًا تم إقناعها وتأثيرها وتأثرها مع أصدقائها بآلة دعاية لداعش حازمة وفعالة"، وأضافت: "تم اتخاذ خطوات غير كافية ومتسرعة لحرمانها من جنسيتها إلى الأبد في غضون أسبوع من استجوابها من قبل صحفي بريطاني."

ويقول تقييم رسمي أجراه جهاز الاستخبارات البريطاني الداخلي(MI5) ، أن "أنشطة شاميما بيغوم قبل وفي أثناء سفرها إلى سوريا أظهرت تصميمًا والتزامًا بالتحالف مع داعش."

وقالت وزارة الداخلية البريطانية أيضًا إن المعلومات التي قُدمت إلى الشرطة في نوفمبر 2015 "أشارت إلى أن بيغوم لم تشارك سلطانة في رغبتها في العودة إلى الوطن وظلت داعمة لداعش بعد وصولها إلى أراضي داعش"، وبمجرد وصولها إلى سوريا، تزوجت شاميما من مجند هولندي وعاشت تحت حكم داعش أكثر من ثلاث سنوات. في عام 2019، عثرت عليها صحيفة "تايمز" وهي حامل في شهرها التاسع في مخيم للاجئين السوريين، وتوفي طفلها في وقت لاحق بسبب التهاب رئوي. وقالت بيغوم إنها فقدت طفلين آخرين في السابق.

خامسا: الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر:

- **على المستوى الدولي:**

1. قامت **السلطات الأمريكية** المختصة، بتجنيد الأجهزة وتزويدها بالإمكانات البشرية والفنية والتقنية والمادية لمواجهة عصابات الجريمة المنظمة، خاصّة عصابات الاتجار بالأشخاص، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تاريخيًا البلد الجذاب للمهاجرين، إلا أن قوانين الهجرة والإقامة في أمريكا تتشدد في منع دخول المهاجرين، كما يعاملون معاملة قاسية، لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتتبع أمريكا سياسة الإبعاد الفوري لمن يحاول الدخول عن طريق التهريب، ووضعت برنامجًا خاصًا بنظام الهجرة لإضفاء طابع التشدد والقسوة في معاملة المهاجرين القادمين من العالم الإسلامي.
2. اتخذت **دول الاتحاد الأوربي**، العديد من الجهود للحد من جرائم الاتجار بالبشر، وذلك عن طريق اتفاقية (شينجين) الموقع عليها من ثلاثين دولة يتم تبادل المعلومات الأمنية والسياسية من خلالها تهدف إلى تشديد الرقابة على الحدود، تعقب وملاحقة المهربين والمهاجرين، إنشاء بنك معلومات أوربي لمنع جرائم الاتجار بالبشر.
3. أعدت الأمم المتحدة، دليلاً لدعم التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر في بان كوك تايلاند في الفترة من 18-25 ابريل 2005، وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر منها:-

- تطوير وتقاسم المعلومات والخبرات في شأن جرائم الاتجار بالبشر على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية، والتعرف على مرتكبي هذه الجرائم، وطرق ووسائل الاتجار وحماية الضحايا.
- تفعيل القوانين الصادرة بشأن الاتجار بالبشر واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها.
- تطوير التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية لمكافحة الاتجار بالبشر.
- زيادة قدرة أجهزة إنفاذ القوانين وأجهزة الهجرة على مكافحة الاتجار بالبشر.

- اتخاذ إجراءات جدية لكي تقوم الأجهزة المعنية لحراسة الحدود بدور أكثر فعالية في منع وكشف وضبط الاتجار بالأشخاص.

❖ **<u>الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر</u>**

- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لإلغاء وتحريم ومكافحة الاتجار بالبشر(86)
- اتفاقية بروكسل عام 1889م.
- إنشاء رابطة مكافحة الرق في لندن عام 1963م (يوضح تقرير الرابطة أن الرق 5 صور: الشراء، والدين، والقنافه "رق الأرض"، والزواج الجبري، والتبني، الصوري، وبلغ عدد الرق في العالم 12 مليون من الرجال والأطفال والنساء).
- **من أهم الاتفاقيات الدولية السياسية التي اهتمت بمكافحة التهريب، هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، وتهدف إلى تعزيز التعاون لمنع الجريمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية**

وتتكون الاتفاقية من مواد إضافية تتضمن الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي لأغراض المصادرة وتسليم المجرمين ونقل الأشخاص المحكوم عليه والمساعدة القانونية المتبادلة والتحقيقات المشتركة والتعاون في مجال جمع وتبادل البيانات وتحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة وذلك بهدف تحسين قدرة الدول على مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وقد تم التوقيع على بروتوكول مكافحة التهريب والاتجار بالبشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) بتاريخ 15 نوفمبر 2000م ويهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد ممكن في محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة.

- **سن استراتيجية اتفاقية وبروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص التي وضعت عام 2000م في ما يسمى اتفاقية (باليرمو)-:**

- تجريم الاتجار بالأشخاص وفيما يلي تدابير منع الاتجار بالأشخاص (طبع الدول الأطراف استراتيجيات وبرامج لمنع الاتجار بالأشخاص).
- إجراء الدول بحوث ودراسات وتبني حملات دعائية وإعلامية ومبادرات اجتماعية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.
- تتعاون الدول في مجال منع الاتجار بالأشخاص مع المنظمات غير الحكومية، كما تتعاون الدول في تقاسم المعلومات حول مرتكبي جرائم الاتجار بالأشخاص وأنواعه وثائق السفر وملاحقة المتاجرين بالأشخاص.

الأكاديمي لحقوق الإنسان والتنمية

- تعزز الدول الأطرف الضوابط الحدودية لمنع وكشف الاتجار بالأشخاص، وكذلك تعزيز التعاون بين أجهزة مراقبة الحدود.
- التأكد من ضمان سلامة وأمن وثائق السفر والهوية والتأشيرات.

- **<u>على المستوى العربي:</u>**

بدايةً تقع المسئولية في مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص على عاتق الحكومات والمجتمعات والأفراد، ولذلك إذا نظرنا إلى سبل الوقاية من هذه الجريمة نجد أنه لابد من أن يقوم كل طرف بواجبة، فالحكومات تستطيع أن تسطر القرارات، وتعمل على تنفيذها لأن السلطة التنفيذية بيدها وهي التي تنزل العقوبة بالمجرمين.

كما أن قوانين العقوبات العربية لم تتفق على تحديد عمر للأطفال المستحقين للحماية، وهذا يستوجب تحديد عمر الأطفال المؤهلين للعمل، خاصَة في ظل وجود قوانين تجرم خطف الأطفال وتسخيرهم في العمل قسراً.

وفيما يلي إجراءات بعض الدول العربية لمكافحة الاتجار بالبشر:

1. **إجراءات المملكة العربية السعودية للحد من جرائم الاتجار بالبشر:** نظراً لخطورة جرائم الاتجار بالأشخاص، فقد جاء نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بعقوبة شديدة، **حيث نصت المادة الثالثة من هذا النظام على ما يلي** (يعاقب كل من أرتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد عن 15 سنة أوبغرامة لا تزيد عن مليون ريال سعودي أوبهما معاً).

كما اعتمدت المملكة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة في عام 2000، مع التحفظ على بعض البنود، وقد تبع ذلك اعتماد المملكة للبروتوكول المكمل للاتفاقية والمتعلق بمنع ومعاقبة الاتجار بالبشر، خاصَة النساء والأطفال، وكذلك اعتمدت السعودية بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وكذلك انضمام المملكة للمعاهدات المتعلقة بالرق وتجارة الرقيق، واتفاقية حقوق الطفل، وعمل الطفل، وإلغاء السخرة، واتفاقية العمل والسن القانونية للعمل، بمكافحة الاتجار بالبشر.

2. **إجراءات السودان في تجريم ومنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص:** جاءت المادة 310 في قانون العقوبات السوداني، الذي ينص على أن كل من يبيع أويشتري أي شخص أويستأجر أويؤجر شخص دون الـ 21 من عمرة أويتوصل بأي طريقة إلى حيازته قاصداً بذلك أن يستخدم هذا الشخص في أعمال الدعارة أو لأي غرض غير مشروع يعاقب بالسجن مدة 10 سنوات.

3. **إجراءات النظام المصري لمكافحة الاتجار بالأشخاص:** جاءت المادة 288 في قانون العقوبات المصري على أن كل من خطف طفلاً لم يبلغ 16 سنة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وجاءت المادة 290 بالعقاب بالأشغال الشاقة المؤبدة.
4. **إجراءات النظام الإماراتي في مكافحة الاتجار بالبشر:** جاءت المادة رقم 344 في قانون العقوبات الإماراتي أن من خطف شخص أوقبض عليه أوحجزه وكان ذلك لغرض التكسب أو لحملة على جريمة فإن الجاني يعاقب بالسجن المؤبد.
5. **إجراءات سلطنة عمان للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر:** جاءت المادة الثامنة في القانون العماني ببيان عقوبة مرتكب جريمة الاتجار بالبشر (يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر مدة لا تقل عن 3 سنوات، ولا تزيد عن 7 سنوات وبغرامة لا تقل عن 5000 ريال عماني، ولا تزيد عن 100.000 ريال عماني).
6. **إجراءات القانون الأردني في مكافحة الاتجار بالبشر:** جاءت المادة رقم 302 أن من خطف شخص بالتحايل أوالإكراه وهربه إلى إحدى الجهات، وكان المخطوف أنثى فإن الجاني يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة.

وعلى الرغم من وجود هذه الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، والتي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة، إلا أنه يعتبر إطار قانوني هش للغاية، وبه العديد من الثغرات التي تسمح بزيادة ظاهرة الإتجار بالبشر، فلا توجد نصوص قانونية واضحة لتوقيع عقوبات على الدول التي تساعد في عمليات الإتجار بالبشر أو تسمح بها، كما لم تناقش مواد تجنيد النساء والأطفال من قبل الفاعلين من دون الدول مثل ما تقوم به التنظيمات والميليشيات الإرهابية من تجنيد الأطفال وإشراكهم في عمليات النزاعات والصراعات المختلفة المنخرطة مع الجيوش النظامية لتوريطها في انتهاكات لحقوق الإنسان أمام المجتمع الدولي أو لسد العجز في المقاتلين، فضلًا عن استغلال النساء جنسيًا في ما يُعرف بجهاد النكاح، مع عدم النص على المسؤولين الدوليين حيال هذا الأمر.

الخاتمة:

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر من أبشع الجرائم وأخطرها على الإنسان، كون مرتكبيها يستعملون وسائل مختلفة في استغلال الضحية بأبشع الصور، بغية تحقيق أهداف مادية غير مشروعة، فهي جريمة منظمة عابرة للحدود، ينفّذها أيضًا التنظيمات الإرهابية مستغلة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

تعاني منها الضحية، مما جعلها تشغل المجتمع الدولي بأسره لما تنطوي عليه من أخطار، وما يترتب عنها من انعكاسات، من شأنها الإضرار بأمن الدولة وكيانا، وبأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر مشكلة تفتك بآلاف الضحايا خاصة من النساء والأطفال الذين يتعرضون لأسوء أشكال الاستغلال.

ولذلك، غإن العمل على وضع حد لتلك الانتهاكات هو واجب الجميع: دولًا ومنظمات وأفرادًا، وفي هذا الإطار فقد جاء هذا البحث مساهمة في مكافحة تلك الجريمة.

سادساً: التوصيات.

1. الدعوة إلى وضع إستراتيجية عربية شاملة لمكافحة الاتجار البشرية، وإقرار الآليات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ من النواحي التشريعية والتنظيمية والتعاون الدولي.
2. توجيه المزيد من الاهتمام بضحايا جرائم الاتجار بالبشر من خلال جهود المجتمع بكل فئاته.
3. قيام المؤسسات الحقوقية والقانونية بدورها المسئول في الكشف عن الجرائم الدولية المتعلقة بنقل الأعضاء البشرية التي تعتبر الهدف الأول من ملية الاتجار بالبشر.
4. قيام المؤسسات الإعلامية: المحلية والإقليمية والدولية، بدورها الإنساني في فضح جرائم الاتجار بالبشر كوسيلة مساعدة في مواجهة تلك الجريمة التي تنطوي على أبعاد تطال الإنسانية كلها.
5. العمل على تنسيق جهود المؤسسات الحقوقية: العالمية والإقليمية والمحلية في مواجهة الجريمة، وذلك من خلال عقد المؤتمرات المختصة لبحث هذه القضية.
6. دعم دور مؤسسات العدالة الجنائية في إنفاذ القانون وحماية الضحايا.
7. التعاون الدولي بين الدول جميعها للقضاء على جريمة الاتجار بالبشر، خاصًة بعدما أخذت هذه الجريمة صورًا دولية، إضافة إلى عدها عابرة للحدود، فإن ذلك يحتم تعاونًا على الصعيد الدولي، خاصًة دولة الأصل أو المنشأ ودولة العبور ودولة المقصد، مع ضرورة التأكيد على تبني موقف دولي بشأن الدول التي لا تذعن للاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.
8. ضرورة النص بشكل صريح في قانون مكافحة الاتجار بالبشر على عدم معاقبة الضحية عن الاعمال التي قد تكون ارغمت على القيام بها والتي تمثل انتهاكا للقوانين.